

العولمة الاقتصادية وأثرها على الوطن العربي الحلقة الثانية

إعداد : أ. عبد الرحمن تومي

واقع التجارة الخارجية

إذا ما حاولنا مقارنة البلدان العربية اليوم من حيث درجة انفتاحها على العالم، باستخدام نسبة حجم التجارة الخارجية، لكل بلد إلى ناتجه المحلي الإجمالي، نجد اختلافا كبيرا بين هذه البلدان، إذ يصل إلى حدود 70%، وهي نسبة عالية تفسرها في الأساس أهمية صادرت النفط في إجمالي لنتائج للعالم العربي، ومع ذلك لا يزال نصيب الدول العربية من التجارة الدولية ضعيفا، إذ لا يتعدى 1/5 نصيب الدول الآسيوية الصاعدة¹.

إلى جانب هذا فإن العالم العربي لا يمثل سوى 3.5% من إجمالي صادرات العالم و 3.4% من إجمالي الواردات العالمية، ويظهر اعتماد العالم العربي على التجارة الدولية مرتفعاً بوجه خاص في مجالي تصدير النفط² واستيراد الغذاء، حيث أن النفط وحده يمثل نحو 3/4 إجمالي الصادرات العربية كلها، ولا يستخدم منه محليا إلا بنسبة ضئيلة جدا، ونذكر في هذا السياق أن القارة الإفريقية لا تسجل سوى 2% من التجارة العالمية حاليا.

قبل أن ننتهي من هذا العرض الوجيز لأدوات العولمة المعاصرة في شقها الاقتصادي، وحتى تكتمل الصورة لدى القارئ الكريم، يجب ربط هذه السياسات بمصادرها الأصلية وتسلط الضوء عليها باعتبارها منتجة لها.

واقصد بذلك الهيئات الدولية الثلاثية الأبعاد، المتمثلة في صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للتنمية، والمنظمة العالمية للتجارة.

¹ مساهمة العالم العربي في التجارة الدولية (أقل من 8%)، أما خارج المحروقات فلا تتعدى في أحسن الحالات 1%
² ماذا لدينا نحن العرب غير النفط من إنتاج؟! وماذا استفدنا منه؟ سوف أعود لهذه النقطة بأكثر تحيل ونقد.

العولمة الاقتصادية وأثرها على الوطن العربي ح II

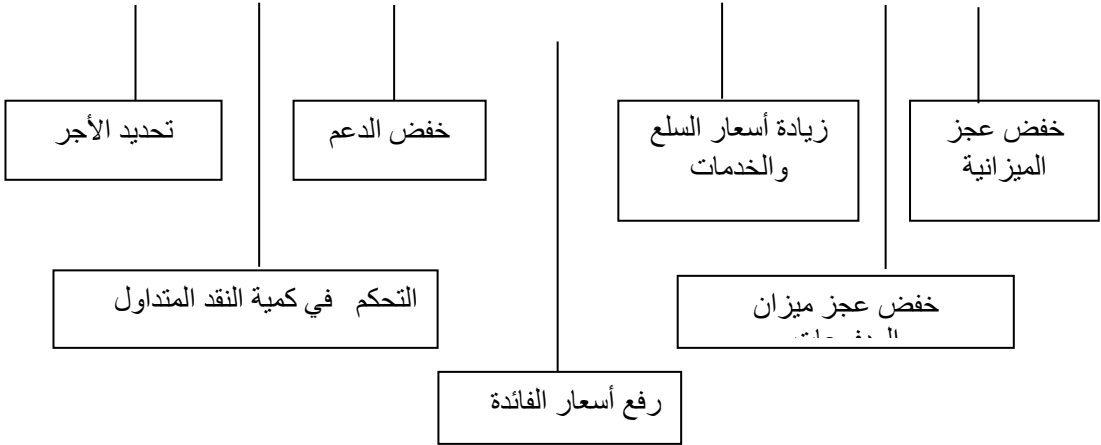
وعليه فإن ثقافة وسلوك النظام الدولي لا يمكن الوقوف عليه اقتصاديا إلا من خلال هذه الهيئات، والتي استطاعت ومنذ نشأتها أن تتكيف وأن تخضع في كل مرحلة إلى تطوير آدائها، وتغيير مصطلحاتها تماشيا مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي، للدول المختلفة من جهة، والتطور في العلاقات الدولية من جهة أخرى، وهذا ما يوفر لها نفس جديد يمكنها من المحافظة على مصالحها في المدى البعيد¹.

فما هي إذن هذه الهيئات، ما هو دورها؟

1/- صندوق النقد الدولي: هو تنظيم عالمي منبثق عن هيئة الأمم المتحدة، وأنشأ سنة 1944.

أما أهدافه فهي مبنية في المخطط التالي:

مخطط رقم: 1 أهداف صندوق النقد الدولي: تسوية الوضع النقدي للتبادل التجاري الدولي



إن إستراتيجية صندوق النقد الدولي والمحددة بإثنى عشر (12) بندا، تبين هذه اتفاقية التثبيت، وطبيعتها، وشروط السحب، ومقاييس الإنجاز، وحسن الأداء والمهام التي

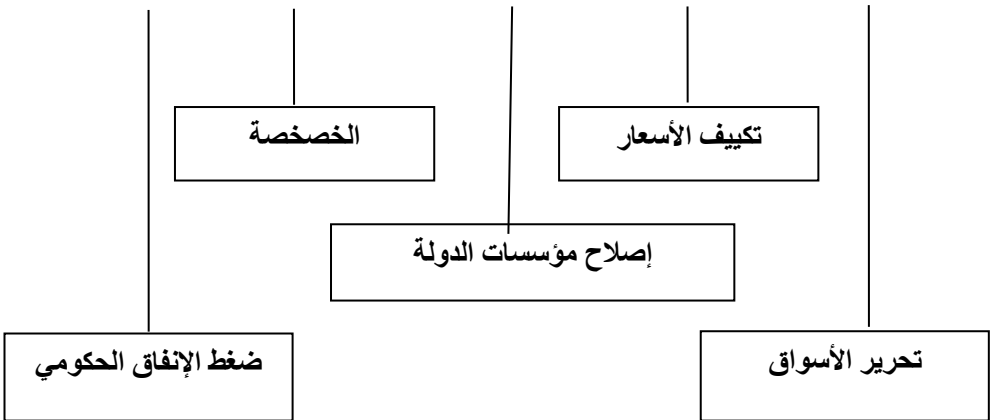
¹ تاريخيا يمكن أن نميز بين مراحل العولمة أو الهيمنة الاقتصادية بالترتيب على النحو التالي: * الاستعمار العسكري المباشر * القروض بأنواعها بداية بأسعار فائدة زهيدة * برامج التعديل الهيكلي والتثبيت الاقتصادي، وما انجر عنها من خصصة وتحرير للتجارة وغيرها * الاستثمار الأجنبي المباشر والشراكة وتحويل جزء من الديون إلى استثمارات داخلية.

يوظف بها خبراء الصندوق، والمتأمل في البند الأول من الاشتراطية يدرك من خلال مقاييس "الإنجاز" أن الهدف الإستراتيجي من وراء هذا كله، هو دفع البلد المعني نحو بناء "اقتصاد السوق" وتسريع وتيرة التجارة الخارجية ليس إلا.

2- البنك الدولي للتنمية:

هو مؤسسة مالية تابعة لهيئة الأمم المتحدة أنشأ سنة 1946، يقدم قروض لمشاريع تنموية تتعلق بالبلدان الأقل نمواً، وبشروط يوضحها القانون الأساسي.

أما أهدافه المعلنة فهي مبنية في المخطط التالي:



مخطط رقم 2: أهداف البنك الدولي: تشجيع الاستثمارات الدولية الخاصة

في قراءة تحليلية للقانون الأساسي والمتأمل في الأهداف المبنية في الشكل يستنتج الغاية من وراء إنشاء هذه الهيئة، وهي الدفع نحو سياسة اقتصاد السوق وبالتالي التمكين للرأسمال الأجنبي من التوطن والهيمنة والتأثير على القرار السياسي والاقتصادي للبلد المضيف.

إذن لا يمكن الاختلاف إلا في الشكل أو الوسيلة فقط بينما الغاية واحدة.

3- المنظمة العالمية للتجارة:

أول ما أنشئ هي الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، حيث تم الإضاء على هذه الاتفاقية سنة 1947 ب: جنيف سويسرا، إذ كان عدد الأعضاء سنة 1993 في حدود 117 دولة، لكن ما لبث يتزايد خاصة بعد جولة الأرواي وإعلان مراكش في 17 أبريل 1994، والموافقة على الـ "GATT".

وهكذا في سنة 1995 أنشأت، المنظمة العالمية للتجارة "OMC" بعد خلاصة المفاوضات الجمركية، حيث تضم حينها 120 دولة.

أما أهدافها فهي كثيرة حسب ما يوضحها القانون الأساسي، وخلاصتها تكمن في تحرير التجارة الخارجية للبلدان الأعضاء وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية للوصول إلى الإلغاء التام.

إن علاقة الدول العربية بهذه المنظمة متفاوتة التطور، وذلك حسب فترة الاندماج أو الالتحاق بها، ولذلك يمكن التفرقة بين بلدان أعضاء، وأخرى لم تنضم بعد إلى هذه المنظمة.

ويرجع مرد المشاركة الضعيفة للبلدان العربية إلى عدة عوامل نذكر منها:

- 1- اعتبار أن البترول والغاز ليس مادة يمكن معالجتها في إطار "الغات".
- 2- ممارسة بعض البلدان العربية وإلى عهد قريب، من إعطائها الاحتكار للتجارة الخارجية إلى القطاع العمومي، وهذا ما يتنافى مع الفلسفة التي تقوم عليها "الغات".

- 3- غياب استراتيجية عربية تعالج التكامل الاقتصادي العربي، خاصة إذا علمنا أن

العولمة الاقتصادية وأثرها على الوطن العربي ح II

بعض الامتيازات المتبادلة بين البلدان العربية تفتقر إلى مستند قانوني يحميها، إذ أن المادة الرابعة والعشرين من اتفاقية منظمة التجارة العالمية تحدد شروط مناطق التبادل الحر، والاتحادات الجمركية.

وخلاصة القول: أن المنظمة العالمية للتجارة تعتبر آلية تضاف إلى سابقتها، يستعملها النظام الدولي في استقطاب الدول الضعيفة إلى فلكه، وإرغامها بقبول قواعد اللعبة، حيث لا تجرأ أي دولة ذات سيادة على اتخاذ قرارات لا توافق عليها أمريكا بالتحديد.

ولتلطيف صدمة الإغراق، والاستلاب والابتزاز، رفع شعار ((مزايا حرية التجارة)) وقدرتها على تحقيق الرخاء لجميع دول العالم!

آثار العولمة الاقتصادية:

إن اقتصارنا على ذكر الآثار الاقتصادية والتركيز عليها أكثر دون سواها، لما نعتقده من أن أهم سمات العولمة وأكثرها هدمًا، وأسرعها فتكًا، هو الركيزة الاقتصادية، لكن هذا لا يعني أن الحياة مادة فقط، وأن الإنسان وجد لينتج ويستهلك، وبذلك يرسم رسالته الحضارية عند هذا الحد، نحن نعتقد بأن للإنسان رسالة يعمل من خلالها على ضبط التوازن بين المادة والروح، بين الدين والدنيا، بين العقل والوجدان، بين الإنسان والطبيعة بين الخليفة ورب الخليفة.

لذلك فإن آثار العولمة التي نقف عليها اليوم والآتية غدا بإيجابياتها (وما أقلها) وسلبياتها (وهي السائدة)، ليست ناجمة عن الكماشة الاقتصادية فقط، بقدر ما هي ناجمة عن العديد من معاول التهديم لرسالة التوازن تحت مشاريع مختلفة (التنمية الاقتصادية، السلام العالمي، الديموقراطية النموذج الأمثل، حقوق الإنسان والحيوان والشجر والحجر، والقائمة طويلة، لعل آخر مشروع تبناه النظام العالمي، مكافحة الإرهاب!).

ونحن حينما نتحدث عن الآثار الاقتصادية، نريد إبراز المستوى أو الحد الذي وصلت إليه الهيئات الدولية من التنفيذ لمصطلح الاستراتيجية، والهيمنة والعولمة في توظيف لكل من آلية التجارة الدولية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وبرامج التثبيت والمؤسسة الشبكة.

أولاً: التجارة والتنمية:

قبل التطرق إلى تحليل هذا العنصر (الآلية)، بودنا أن نشير إلى مفهوم كل من النمو والتنمية، إذ يشير الأول إلى مجرد الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، بينما يعرف الثاني بأنه الزيادة في الناتج الوطني، مصحوبة بتغيير الهيكل الإنتاجي في الصناعة التحويلية خاصة.

وعلى هذا الأساس، إذا سلمنا، بأن التجارة هي محرك للنمو، ربما لا نبتعد عن الحقيقة، إذا قلنا بأن التجارة هي معطلة للتنمية.

وبمفهوم المخالفة، فإن الحماية قد تعطل النمو أو تخفض من معدله، ولكنها في نفس الوقت قد تكون محركاً للتنمية.

وبالرجوع إلى الوقائع التاريخية نقف على حقيقة مفادها أن الاقتصاديين التقليديين الإنجليز رفعوا لواء الحرية التجارية بزعامة آدم سميث، وريكاردو، وبالمقابل نجد دعاة القومية الاقتصادية، ابتداء من فريدريك إنجلز يدعون إلى الحماية التجارية.

وهكذا فالتقليديون لم يكن هدفهم من حرية التجارة تغيير الهيكل الإنتاجي لصالح الصناعة، لأن هذا التحول الصناعي كان يحدث بالفعل في إنجلترا، وبالتالي كان

هدفهم تعظيم الناتج.

جدول رقم 1: يبين ترتيب بعض الدول حسب الحرية الاقتصادية

اسم البلد	المرتبة التي يحتلها
- أمريكا	6
- البحرين	16
- السعودية، المغرب، تونس	68
- الجزائر	94
- مصر	104
- اليمن	131
- ليبيا	151

المصدر: القائمة الاقتصادية السنوية لكبير الباحثين: خبير الداود ريسكول معهد ريدج- أمريكا- نوفمبر 2002.

وهو ما أثبتوه بكل كفاءة وفقا لنظرية الكلفة النسبية، أما دعاة الحماية فلم يكن سبب قلقهم من تحرير التجارة أنه يهدد معدل النمو، بل يؤدي إلى تعطيل المنظومة الصناعية في بلادهم.

وإذا عدنا إلى الواقع الاقتصادي للدول المتخلفة وعلى رأسها العربية يؤكد لنا ما أسلفنا ذكره، حيث أن الاستعمار كان من أهدافه الأساسية فتح أبواب البلدان المستعمرة في وجه الحرية التجارية، وقد ساعد ذلك على زيادة النمو الاقتصادي ككل، ولكنه بالمقابل لم يدفع فرصة للتصنيع، بل كان عاملا معطلا له، خذ الجزائر كمثال حيث كان النمو الاقتصادي مرتفعا أيام الاستعمار ولكن عند الاستقلال لم يترك ورائه سوى حوالي 800 مؤسسة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة معظمها متوقف، وببساطة غياب كلي للقاعدة الصناعية.

واليوم وبعد أربعين سنة من الاستقلال وبالرغم من كون الجزائر ساهمت في

التجارة الدولية عن طريق المواد الطاقوية خاصة، وكنتيجة لذلك ارتفع معدل النمو الاقتصادي، لكنه لم يؤدي إلى تغيير حقيقي للنهوض بالصناعة وكان العمل خلال السبعينات والثمانينات كلها وفق نموذج التنمية الذي يعتمد الصناعات المصنعة، أين نحن اليوم من هذا النموذج؟ بل أصبح كابوسا يأكل الأخضر واليابس كما قال بل أنه لا يمثل في أغلبه سوى خردة تجاوزها الزمن.

إنها مفارقة عجيبة.

وحتى أكون منصفاً فإنه من الصعب إلقاء المسؤولية على حرية التجارة في تعطيل التصنيع لكثير من البلدان، وذلك لوجود عناصر أخرى لها مفعولها مثل ضيق السوق المحلي من جهة، وصعوبة التصدير لإنتاج قطاعات أخرى بسبب الحماية الدولية وشروط التبادل التجاري، والتخصص الناجم عن تقسيم العمل الدولي عبر مراحل تاريخية معروفة، لكن مع هذا يؤكد التاريخ أن الدول الصناعية المتقدمة كانت فترات التصنيع السريع فيها هي نفسها فترات التراخي لمعدل التجارة الخارجية، ولم تستطع أن تحقق نهضتها الصناعية إلا حينما فرضت على نفسها فترة من الحماية، ونجد في هذا السياق الولايات م.أ ألمانيا، فرنسا، اليابان، الاتحاد السوفياتي سابقاً.

ولعل العبرة التي يمكن الاستفادة منها في هذا المقام هي كلمة الكاتب السياسي ((والتر باغوت)) حين قال : ما من أمة عظيمة بنت نفسها إلا سرا وفي خلوة عن العالم.

هذه الحقيقة يمكن تلخيصها في كون أن التجارة قد تكون هي محرك النمو إلى أبعد حد وبالمقابل فإن الحماية هي محرك التنمية بنفس القدر، لكن مع هذا يجب أن لا نغفل بعض الملاحظات:

- **أولاً:** إذا سلمنا بأن نمو التجارة مقترن بنمو الناتج الوطني هذه الصفة ليست هي الأصل دائماً بل قد يحدث العكس تماماً، فنمو الناتج الوطني قد يكون هو السبب في نمو التجارة

وليس نتيجة له، لأن فتح الباب للتجارة الخارجية يعني فتح أسواقا أخرى أمام منتجات الدولة، مما يحفز هذه الأخيرة على زيادة إنتاجها، ولكن زيادة الإنتاج إبتداء يحفز على البحث عن أسواق جديدة فتنمو بذلك التجارة تبعا لنمو الناتج.

-ثانيا: زيادة الاعتماد على التجارة الخارجية لا يعني بالضرورة دائما أنها تؤدي إلى زيادة في الناتج فقد يكون غير ذلك تماما، خذ على سبيل المثال الدول التي تعتمد في تجارتها الخارجية على البترول والغاز، قد لا تكون السوق الدولية في صالحها، وقد لاحظنا كيف تأثرت الجزائر أيما تأثر في سنة 1986 ثم في سنة 1998 بهذه الوضعية.

وعليه فالاعتماد على التجارة الخارجية إلى حد الإفراط مضر، ليس فقط بالتنمية بل أحيانا بمعدل النمو أيضا.

-ثالثا: أحيانا قد تكون التجارة إحدى العوامل الأساسية والمشجعة ليس فقط على نمو الناتج الوطني بل على التنمية أيضا، أي أنها تؤدي إلى تغيير في الهيكل لإنتاجي للصناعات التحويلية شريطة توافر جملة من العناصر، بمعنى توافر مناخ مناسب للتصنيع في البلد، وفي هذا السياق يذكر آدم سميث انه من بين أسباب قيام النهضة الصناعية في إنجلترا كان نتيجة لاتحادها المبكر مع اسكتلندا مما ساعد على توسيع السوق أمام صناعتها.

نضيف إلى هذه الملاحظات أن الماضي ليس بالضرورة دليلا جيدا على المستقبل، فكما أن التجارة يختلف أثرها من دولة إلى أخرى، فإن انفتاح الدول المتخلفة على الدول الصناعية في المستقبل قد يشكل بداية للتحول الصناعي في هذه البلدان، حتى وإن كان ضمن حدود التقسيم الدولي للعمل.

إذا عدنا إلى الجولات التفاوضية التي مرت بها التجارة الدولية مروراً بالأرغواي وإنهاءا بمراكش وسياتل يتأكد لنا بما لا يدعو مجالا للشك بأن أسس عولمة

التجارة لا تزال معقدة للغاية طالما أنها مبنية على الهيمنة والسيطرة وذلك بالاحتفاظ على حصص في الأسواق المكتسبة ومناطق النفوذ، مما جعل العلاقات الاقتصادية حكرا على الدول الصناعية.

إن التعديلات التقنية التي أدخلت على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) وكذا الاتفاقيات المتعددة الأطراف للمنظمة العالمية للتجارة وبقراءة تحليلية للواقع العالمي اليوم والنتائج التي بدأت تطفو على الساحة الدولية بشقيها (المتطورة والمتخلفة) تمكننا من تسجيل ما يلي:

- أن مؤشر النمو الإيجابي المنتظر لم يتم تحقيقه، وعليه لا يمكن الحديث عن تنمية في هذا الإطار، لأن معدلات التبادل التجاري لم تعرف أي تغيير يبعث على التفاؤل، حيث لم يتم إدخال آليات تنظيم متعددة الأطراف بحجة أن مثل هذه الآليات تضر بالتجارة.
- إن مطالبة البلدان المتخلفة بفتح أسواقها الزراعية تدريجيا في إطار المنظمة العالمية للتجارة، وفي ظل غياب شروط الحماية الناجمة للمنتجات التي تدعمها الامتيازات التفضيلية الحقيقية ينجم عن هذا تدمير للزراعات الغذائية حيث تصبح الإمتيازات التفضيلية المتعلقة بصلاحية التربة والأنماط الزراعية والمناخ عديمة الجدوى، وعليه فإن البلدان المتخلفة لا تحمي من وراء ذلك إلا الخسارة بسبب التأخر المسجل في كثير من الميادين (القاعدة الاقتصادية، الهياكل القاعدية، التكنولوجيا... الخ).
- أن إجراءات الحماية الغير الجمركية على أنظمة المعايير والمقترحة من طرف بعض التيارات السياسية للبلدان المتقدمة من أجل تحديد حصص الواردات تشكل عنصرا إضافيا يعرقل النمو الاقتصادي للبلدان المتخلفة.
- كما أنه وطبقا لمختلف الأحكام المشتركة للبلدان فإن قضية التنمية المستدامة المرتبطة بالعوامل البيئية لم تتجسد بعد.

إن الدارس لآلية التجارة الدولية وأثرها على العالم العربي، عليه أن يعرف محددات هذه التجارة، بمعنى من أين تبدأ وأين تنتهي؟ وأعني بذلك حلقات المساعدة على الاندماج الدولي والمعرفة له، وللوقوف على هذه الحقيقة أستعين بالنقاط التالية:

- ماذا تصدر الدول العربية غير البترول والغاز؟:

إبن كثير من الدراسات الحديثة تشير إلى نحو 70% من صادرات العالم العربي كلها طاقة، وهذا يعني أنها تتصف في مجموعها بدول ذات المنتج الواحد، ونظرا لأهميته القصوى في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي خاصة منه الصناعة، بدأ التخطيط للهيمنة عليه من طرف أمريكا عن طريق العراق سنة 1920 بعد مؤتمر: سان دييغو، ثم عاودت الكرة للاستيلاء على منابع النفط في السعودية بواسطة شركة "ARAMCO" وذلك سنة 1943، والتاريخ يذكر أن أول امتياز أعطى في الخليج كان لـ: "ريتشارد الأنجليزي"، ثم قرر شاه إيران في السبعينات على أن يكون الدفع بـ: \$ تأكيدا لتحالفه وتضامنه مع أمريكا، وبذكرنا التاريخ الاقتصادي كيف أن هذه الأخيرة رفضت مقايضة لصفقة تمت بين السعودية وفرنسا (بترول مقابل سلاح) في السبعينات! ومن منا لا يتذكر أيام الفوكلاند حينما قالت تاتشر: نحارب من أجل الديمقراطية والقومية، إلا أن الأصل كان من أجل نفط الفوكلاند! ثم ألم يقل مدير شركة "بريتش بتروليوم)) لـ: "طوني بلير" عليك أن تحتفظ بحصتنا في العراق ولا تتركها لأمريكا!.

ثم لماذا تخاطر أمريكا بأمنها القومي وتدفع بأبنائها وآليتها العسكرية إلى كل من أفغانستان والعراق، وترفع شعار " من ليس معنا فهو ضدنا" أليس من أجل حماية مصالحها في بحر قزوين والعالم العربي؟.

إن الأمريكيين قالوا: عندما يكون العراق في الدنيا فذلك يعني بالنسبة لنا جائزة كبرى، بل أكثر من ذلك إنهم يقولون بأن البترول في بلاد العرب خطأ جيولوجي لذلك لا بد من إعادة لنا!

ثم هل توقف تدفق البترول نحو أمريكا عندما استعمل العرب البترول سلاح في المعركة سنة 1973؟ ألم تكن منظمة الأوبك صناعة أمريكية في بداية التسينات؟.

لذلك أجزم بأن هذه المادة وصلت إلى درجة الحياة والموت، وهي سلاح الدمار الشامل عند العرب!

وعليه فإن أهم محدد يرسم المستقبل الاقتصادي للعالم العربي -تطورا أم تخلفا- هو البترول والغاز ولا شيء غيره مادام متوفرا للأسباب التالية:

العولمة الاقتصادية وأثرها على الوطن العربي ح II

أ/ أنه عامل توتر دائم يجعل من الدول العربية عديمة الاستقرار: حيث شهدت المنطقة خلال ستون(60) سنة، ثمان حروب¹، استقرغت طاقتها المالية والبشرية²، فبدلاً أن تصرف أموالها ووقتها في الاستشارة والبحث والتعليم، راحت وهي مجبرة تمتص هذه التكاليف، وما كاد نصحوا من نكبة حتى تأتي أختها وأكثر منها إلى اليوم، بل ولا يزال سيناريو الهيمنة قابل للتطبيق لخمس عشرات قادمة على الأقل.

ب/ كون سعر الطاقة مرتبط بالسوق الدولي، وبالتالي يتحكم فيه الكبار، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تصرف منتجات هذه المادة بعملة الدولار والذي يفقد أحياناً في حدود 15% وأكثر، من قيمته.

فإذا علمنا أن التنمية والنمو متوقفان على مدى استغلال العائد البترولي لما يحتله من نسبة عالية لصادراتنا (70%)، تأكد لنا باليقين أن الاقتصاديات العربية (خاصة منها البترولية) عرضة لاهتزازات عنيفة، تلمس نتائجها بمجر هبوط أسعار المحروقات في السوق الدولي³.

ثم أن سعر هذا نتحدث عنه، لقد أشارت دراسة إلى التأكيد على أننا نحن العرب نبيع هذه المادة بسعر بخس، حيث يذهب 70% من سعره الحقيقي في شكل ضرائب و30% المتبقية يدخل فيها سعر البترول ونقله وكل التكاليف الأخرى، وعليه فإننا ما نأخذه فعلياً لا يتجاوز 10%.

وأمام هذا وذاك، فإن أي دولة تريد رفع السعر، يعتبر مساس بالأمن القومي لأمريكا، ولتعلم القارئ الكريم، لو بقيت الدول العربية محتفظة بالسعر الذي كان سائد سنة 1980 لكانت ثروة العرب أكثر من اليوم بـ: 1500 مليار \$، لكن إرادة النظام العالمي جعلت من المياه المعدنية أكثر قيمة من البترول⁴.

¹ هذا لا يعني إغفال قضية فلسطين المحتلة فهي القضية المركزية لإنتاج التوتر.

² تشير بعض الإحصائيات إلى 100 ألف عالم عربي مهاجر في الخارج.

³ ألغت الجزائر 50% تقريباً من مشاريعها سنة 1998 بسبب نزول سعر البترول.

⁴ حيث أن البرميل الواحد من المياه المعدنية يكلف 50\$

ج/ إن فكرة استعمال الطاقة كآلية للضغط على القرار الأمريكي أو الأوروبي أو أي بلد آخر في حاجة إلى النفط، لم تعد تجدي نفعا، حيث جربت في السبعينات ورأينا كيف أن الشمال رد بقسوة، وذلك برفع كل المنتجات التي يستوردها العرب خاصة منها الغذائية، والصحيح بأضعاف المرات عما كانت عليه.

لذلك -في اعتقادي- من غير الأصوب استعمال هذه السياسة، ولأنها لعبة الكبار، وقد نحى هذا المنحى سعود الفيصل في أكثر من موقف حيث صرح بأن البترول لا يمكن أن يستخدم كسلاح لنصرة قضايا العربية، لأنه سلعة ولا يقبل المساومة!¹.

د/ غياب إرادة عربية لسياسة استراتيجية والتسليم بالأمر الواقع: هذا الذي جعل إمكانياتنا تذهب في غير وجهتها الصحيحة، وإلا كيف نفسر الإنفاق العسكري المتزايد للدول العربية! ماذا فعلت به على مدى عشرون (20) سنة?² هل يوجد نظام عربي واحد يمكن أن يفكر في تسعير البترول والمواد الأولية باليورو مثلا؟ لذلك نقلوها وبمرارة، إن نعمة البترول، ونعمة السلاح تحولت إلى نقمة! ماذا استفدنا من البترول غير العمارات والشوارع؟ ماذا حققنا تنمويا من خلال ستة عقود مضت على مستوى التعليم (70 مليون عربي أمي) والصحة، ونقل التكنولوجيات، والإدارة الحديثة، والرفاهية الاقتصادية، وخدمات الاتصالات غيرها كثير.. إنه ليحز في نفسي عندما تطالعنا الإحصائيات الدولية لتأكد بأن الناتج الداخلي الخام لأسبانيا بمفردها أكثر من الناتج الداخلي الخام لكل الدول العربية مجتمعة بـ: مائة (100) مليار \$ حيث حققت في العام الماضي 650 مليار\$.

ألا يحق عندها أن نعتز بفشلنا الدريع على مستوى كل الأصعدة؟!

وفشلنا لأن اللذين يمثلوننا نحن العرب- فشلوا في إيقاف صدر المال العام وتحرير الإنسان وإنتاج خطاب واضح موحد، لذلك فقد حان الوقت لإعادة النظر في كل شيء (النظام السياسي، الاقتصادي، التعليمي، القضائي...) ³ وإلا فإنها بداية نهاية

¹ ماذا نقول عن أمريكا حين استخدمت القمح ضد مصر والعراق ... أم لأنها من الكبار!.

² تشير الدراسات إلى أكثر من 300 مليار \$ عبارة عن أسلحة عربية.

³ مع نهاية شهر فيفري 2004 طرحت أمريكا بالتنسيق مع الإتحاد الأوروبي مشروع الشرق الأوسط الكبير يطالبون فيه العرب بإعادة النظر في كل من النظام السياسي، التعليمي، الاقتصادي... الخ.

وكرر فعل طرحت كل من مصر، السعودية، الأردن، سوريا... مشروع إصلاح الجامعة العربية، وإصلاح الأنظمة العربية ... والمفاجأة تأتي.

العولمة الاقتصادية وأثرها على الوطن العربي ح II

الأنظمة، لأن وعي الشعوب بالهيمنة قد فاق كل التوقعات، وهو وحده الذي يصنع المفاجئة.

جدول رقم 2: مكونات الإيرادات العامة للدول العربية : 1995-2000 (%)

	1995	1996	1997	1998	1999	2000
*الإيرادات النفطية	57.2	54.2	56.9	47.5	48.8	59.3
- الضرائب على الدخل والأرباح	28.0	31.6	29.6	36.9	35.6	27.7
- الضرائب على السلع والخدمات	9.1	8.3	7.9	9.8	9.6	7.5
- الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية	7.1	6.6	7.2	9.2	8.9	7.0
*الإيرادات غير الضريبية	11.7	11.5	10.9	12.2	13.0	10.9
*إيرادات أخرى	3.1	2.7	2.6	3.4	2.6	2.1

المصدر: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، عبد المجيد قدي، ص152.

يمكن استنتاج ملاحظتين جديرتين بالاهتمام:

الأولى: هيمنة الإيرادات النفطية حيث تصل إلى 59% من مجموع الإيرادات

الثانية: جمود الإيرادات الضريبية من جهة، وضعف كفاءة الجهاز الإنتاجي، وانخفاض متوسط الدخل من جهة ثانية.

المراجع باللغة العربية :

I- الكتب :

1. العولمة وأثرها في المجتمع الإسلامي : عصام نور. مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 2002.
2. العولمة وتحديات العصر وانعكساتها على المجتمع المصري : بثينة حسنين عمارة، دار الأمين للطباعة، القاهرة. 1999.
3. العولمة والتنمية العربية-من حملة نابليون إلى جولة الأورغواي (1978-1998) : جلال أمين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان. 1999.
4. واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (1980-2000) : رسالة ماجستير، عبد الرحمن تومي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2000-2001.
5. الحرب الصليبية الثامنة : الفريق : سعد الدين الشاذلي، دار الحكمة-الجزائر- أكتوبر 1991.
6. الاقتصاد الدولي-النظرية والسياسة - الجزء الأول. Paul R. KRUGMAN et Maurice Obstfiel ترجمة : - محمد عبد الله الجراح - حمد بن سليمان البازعي - دار الزهراء- الرياض- السعودية. 1998.
7. المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، عبد المجيد قدي (دراسات تحليلية تقييمية) ديوان المطبوعات الجامعية. 2003.
8. مبادئ الاقتصاد الكلي : خالد واصف الوازني، الطبعة الثانية. بين النظرية والتطبيق : أحمد الرفاعي، دار وائل للنشر عمان، الأردن، 2000.

II- دوريات ومقالات :

- 1- مشروع دراسة حول : مواجهة العولمة ضرورة بالنسبة للبلدان الضعيفة.
المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة 17- الجزائر- ماي. 2001
- 2- حصاد الفكر : الإمبراطورية الأمريكية في مواجهة العالم. مركز الإعلام العربي عدد 133- الجيزة مصر، ماي. 2003
- 3- حصاد الفكر : عولمة القهر وبدائلها عدد 135 جويلية. 2003
- 4- حصاد الفكر : في ذكرى 11 سبتمبر 2001. عدد 138 أكتوبر. 2003
- 5- حصاد الفكر : قضايا الشباب والعولمة. عدد 140 ديسمبر. 2003
- 6- صدام الحضارات : محاولة للفهم - أبعاد وأسباب ومآلات العدوان الأمريكي على الأمة الإسلامية- عبد الرزاق مقري، دار الخلدونية، الجزائر. 2003
- 7- الفكر البرلماني : قراءة في مسار إعلان برشلونة. مجلس الأمة-عدد خاص- ديسمبر 2003.

باللغة الفرنسية :

- 1- Le nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique.
NEPAD. 10/2001 - Abuja-Nigéria.
- 2- Transition et perspectives (L'expérience Belge et italienne).
Actes de la conférence du 26/03/96 – I.N.E.S.G 03/97
Alger.
- 3- DIAGNOSTIC sur le climat de l'investissement étranger.
P.N.U.D/ Algérie 12/2002.
- 4- Problèmes économiques – Economiques Internationale :
Hebdomadaire n° 2.681 – 27/09/2000 France.
- 5- Problèmes économiques - Hebdomadaire n° 2.668 –
07/06/2000 France
- 6- www.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/
NEWS RELEASE 2003/266/S